إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/196
للنشر الفوري
٢٦ مايو ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

الصندوق يضع برنامج عمل يركز على النمو والاستقرار المالي والنظام النقدي الدولي

قال السيد جون ليبسكي، مدير عام الصندوق بالنيابة، في سياق عرض برنامج العمل نصف السنوي إن الصندوق سيركز جهوده في الفترة القادمة على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي حفز النمو مع دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتقوية النظام النقدي الدولي، ومواصلة تطويع الجهود الداعمة للبلدان منخفضة الدخل بما يتسق مع تلبية احتياجاتها.

وقال السيد ليبسكي أثناء عرضه لبرنامج العمل أمام المجلس التنفيذي إن "هناك موضوعا مشتركا بين هذه المجالات، وهو جهودنا الجارية لإحداث تحول في رقابتنا الاقتصادية وتعزيزها بغية مساعدة صناع السياسات على استشراف التحديات الناشئة ومواجهتها". وذكر السيد ليبسكي أن ما يعنيه هذا على وجه التحديد بالنسبة للصندوق هو تحسين فهم تداعيات السياسة والتفاعلات بين مختلف الاقتصادات الكبرى وتعزيز مشاركة الصندوق في جهود صناع السياسات بشأن هذه القضايا.

يركز برنامج العمل الذي نُشر اليوم على الجهود المبذولة في هذه المجالات، مع التشديد على أن المشهد الاقتصادي العالمي المعقد الذي يختلف فيه مدى قوة التعافي الاقتصادي ودرجة جودته باختلاف المناطق الجغرافية، لا يزال يقتضي التعاون في السياسات العالمية باعتباره مطلبا على نفس درجة الأهمية التي اكتسبها في ذروة الأزمة. وقال السيد ليبسكي: "اتفق على هذا الرأي المشاركون في اجتماعات مجموعة العشرين التي عقدناها مؤخرا في الربيع، ومن المشجع أن أرى الالتزام بالتعاون في شأن السياسات حيا وملموسا."

النمو والاستقرار

وسيناقش المجلس التنفيذي *تقارير التداعيات* الجديدة ــ الرامية إلى إبراز الطبيعة المترابطة للاقتصاد العالمي ــ بشأن الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وذلك في سياق مناقشة مشاورات المادة الرابعة المتعلقة بهذه البلدان في يوليو ٢٠١١. وسوف يبدأ المدير العام رفع *تقرير الرقابة الموحدة متعددة الأطراف* الجديد إلى

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية والذي يعتمد فيه على منتجات الصندوق المعتادة في مجال الرقابة متعددة الأطراف (مثل تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* و*تقرير الاستقرار المالي العالمي*، وتقرير *الراصد المالي*، و*تقارير التداعيات*)، ومن المقرر أن يبحث التقرير الجديد أهم تحديات السياسة التي تواجه البلدان الأعضاء في الصندوق. وسيواصل الصندوق أيضا دعم "عملية التقييم المتبادل" بين أعضاء مجموعة العشرين، على أن يتم تقييم مشاركته ضمن *مراجعة مشاركة الصندوق في عملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين*.

وإدراكا من الصندوق لعدم كفاية التركيز على نمو إجمالي الناتج المحلي وحده، فسوف ينظر أيضا في مسائل أخرى ــ سواء على المستوى القُطْري أو في سياق عمله المقارن بين البلدان ــ فيما يتعلق بجودة النمو ومصادره وتوزيعه وكذلك إيجاد فرص العمل ــ وكلها أبعاد مهمة لتحقيق الاستمرارية. وسيناقش المجلس التنفيذي أيضا إطارا جديدا لتقييم مكامن الخطر المتعلقة بالديون والسياسات التي تكفل شفافية المالية العامة واستمراريتها، وكذلك القضايا المتعلقة بتنفيذ السياسات الاحترازية الكلية وثغرات البيانات التي تعوق المراقبة الكافية للمخاطر المالية العالمية.

تقوية النظام النقدي الدولي

سيستمر العمل على الجبهات التالية: تحسين إدارة التدفقات الرأسمالية، مع توجيه اهتمام خاص للآثار متعددة الأطراف التي تُحدِثها السياسات ذات الصلة على التدفقات الرأسمالية سواء في بلدان المنشأ أو البلدان المتلقية؛ وإنشاء شبكة معززة للأمان الاجتماعي، عن طريق التحليل المتعمق للروابط عبر الحدود وتجارب البلدان مع الأزمات النظامية؛ وتنويع النظام الدولي للعملات والاحتياطيات، بما في ذلك إمكانية التوسع في سلة العملات التي تتألف منها حقوق السحب الخاصة. وإضافة إلى ذلك، ستتم دراسة الدعم المقدم من الصندوق أثناء الأزمة من خلال *مراجعة شرطية البرامج المدعمة من الصندوق وملامح تصميمها*.

ومن خلال *مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات ومراجعة قرار ٢٠٠٧ المعني بالرقابة الثنائية*، سيتم وضع مقترحات محددة لتقوية الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر، والرقابة على اقتصادات البلدان التي تشكل أكبر المخاطر النظامية، والتماسك والتكامل بين المنتجات الرقابية المختلفة.

مساعدة البلدان منخفضة الدخل على إدارة التقلب

سوف ينظر المجلس التنفيذي في كيفية تكثيف جهود الصندوق لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تواجه تحديات تكرار التقلب الاقتصادي الكلي، لا سيما التقلب الناتج عن أسعار الغذاء والوقود، ودور الأدوات المالية التي تستخدم في مثل هذه الحالات الطارئة. وإضافة إلى ذلك، سيناقش المجلس التحديات الخاصة التي تواجه البلدان ذات

الأوضاع الهشة ومراجعة تنفيذ "المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون" ("هيبيك") و"المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون".

وفي الختام قال السيد ليبسكي: "لا يساورني شك في قدرتنا على التصدي لكل التحديات التي تواجهنا بشكل فعال وكفء وعاجل"، مشيرا إلى أن الصندوق سيواصل أداء واجباته وتحمل مسؤولياته الخاصة بغض النظر عن عملية اختيار خلف للمدير العام.